

عقد خدمة QuickPay

حرر هذا العقد للحصول عن طريق خدمة Quick Pay ("العقد") بين كل من :

اولاً: البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس مركز البطاقات. تلفون: 22990141. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول و/أو ب "البنك").

ثانياً: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني و/أو "التاجر" و/أو "العميل").

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتهما القانونية للاتفاق والتعاقد، اتفقا على ما يلي:

التمهيد

حيث أن التاجر (العميل) يرغب بتقديم خدمات التحصيل عبر شبكة الانترنت من خلال الموقع الالكتروني الذي يملكه ويديره ويشغله البنك التجاري في الكويت ("الخدمات").

وحيث أن التاجر (العميل) يرغب في استخدام التحصيل عن طريق خدمة Instant Quick Pay الخاصة بالبنك التجاري، لتمكين عملائه من تسديد قيمة السلع/الخدمات ("المعاملة" أو "المعاملات") عن طريق استخدام احد الوسائل التالية:

بطاقات الخصم: وهي البطاقات البنكية الصادرة من البنوك المحلية

T-Cash: وهي خدمة تمكن العميل (المشتري/المستهلك) من مسح رمز الاستجابة السريع (QR Code) المرسل من قبل التاجر على اجهزة الايداع الالي الخاصة بالبنك التجاري الكويتي وايداع المبلغ بالجهاز حيث يقوم البنك بتحويل هذا الايداع الى حساب التاجر مباشرة

T-Pay: وهي خدمة تمكن العميل (المشتري/المستهلك) من دفع المبلغ المطلوب عن طريق خصمه من احد حساباته او محافظه الالكترونية بالبنك التجاري الكويتي حيث يقوم البنك بتحويل هذا الايداع الى حساب التاجر مباشرة

وحيث أن البنك التجاري الكويتي من الجهات المخولة بإصدار التفويض اللازم لاستخدام وسيلة التحصيل عن طريق خدمة Quick Pay ، وذلك عن طريق منح هذا التفويض لكافة الأطراف ذات العلاقة في عملية السداد وفق شروط وبنود هذا العقد.

بناء على ما تقدم، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:-

البند الأول: التمهيد

يعتبر التمهيد أعلاه والملحق المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكماً ومتمماً لجميع بنوده وأحكامه.

البند الثاني: مدة العقد

مدة سريان هذا العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه من قبل الطرفين وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد العقد بموجب إخطار خطي بمدة أقصاها 30 يوماً قبل تاريخ انتهاء مدة العقد الأصلية أو أي مدة مجددة. ويحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فوراً عند توافر أي من الاسباب حينما يراها البنك ضرورية.

البند الثالث : التزامات الطرفين

- 3.1 يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بالشروط والأحكام الخاصة باستخدام بطاقة الخصم الصادرة عن البنك التجاري والمبينة تفصيلاً في الملحق رقم (1) المرفق بهذا العقد.
- 3.2 يتعهد التاجر (العميل) خلال مدة سريان هذا العقد بالالتزام بكافة التعليمات الصادرة عن البنك والخاصة بطريقة استخدام وسيلة الدفع وكذلك المحافظة التامة والإبقاء على سرية الرموز والأرقام وكلمات السر التي يوفرها البنك التجاري له واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لعدم إطلاع الغير عليها.
- 3.3 يتعهد التاجر (العميل) بتوفير موظفين مؤهلين لتولي كافة الأمور المتعلقة بالخدمة موضوع العقد.
- 3.4 يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بكافة شروط وأحكام هذا العقد وكذلك الالتزام بكافة القوانين المرعية المتعلقة بموضوع هذا العقد.
- 3.5 يقر التاجر (العميل) باطلاعه الكافي وبعلمه التام بكافة الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، وبموافقته أيضاً عليها.

- 3.6 يتعهد التاجر بعدم تحميل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أي رسوم أو مبالغ إضافية مقابل استخدامه لأي وسيلة دفع، أيًا كانت الوسيلة المستخدمة، ويُعتبر أي مخالفة لهذا البند إخلالاً بشروط العقد.
- 3.7 يتعهد البنك بعمل التدريب اللازم والكافي لموظفي التاجر (العميل) على طريقة استخدام خدمة Quick Pay محل العقد وكيفية العمل به على اكمل وجه.
- 3.8 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) في حال قام بعمل أي تعديل أو إضافة تخص طريقة استخدام خدمة Quick Pay المتبعة كما يلتزم البنك بعمل التدريب اللازم للفريق التابع للتاجر على كيفية استخدامها.
- 3.9 يقر التاجر (العميل) بأن جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها عن طريق خدمات الدفع التي حصل عليها من البنك التجاري الكويتي هي سلع أو خدمات مملوكة للتاجر، وأنه لا يقوم بأي حال من الأحوال باستخدام خدمات الدفع هذه للحصول نيابة عن أطراف أو أشخاص آخرين، إلا بعد الحصول على موافقة خطية من البنك التجاري الكويتي للقيام بذلك. ويتعهد التاجر (العميل) بقبول أية إجراءات أو جزاءات يقوم البنك التجاري الكويتي بتطبيقها عليه في حال ثبت مخالفته لما ورد أعلاه.
- 3.10 يُحظر على التاجر تقديم خدمات الدفع الأجل "Buy Now Pay Later" الصادرة عن شركات غير مقيمة ما لم تكن حاصلة على الترخيص اللازم من بنك الكويت المركزي.

البند الرابع: نطاق الخدمات المقدمة من البنك التجاري

- 4.1 يحق للبنك اعتماد أو رفض أي معاملة يتم فيها استخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك التجاري أو أي بنك آخر مقابل السلع/الخدمات التي تتم وذلك بعد التحقق من طرفي المعاملة حيث يقوم البنك بالتحقق من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) على أساس تفاصيل بطاقة الخصم وتوفر المعلومات المطلوبة الأخرى وكذلك التحقق من جانب التاجر (العميل) على أن يعود للبنك الحق في رفض المعاملة في حالة إخفاق عملية التحقق والتعرف على طرفيها دون أن يترتب عن ذلك أي نتائج سلبية للزبون.
- 4.2 يلتزم التاجر (العميل) بعد التحقق من بيانات المعاملة المرسلة كما هو مبين أعلاه، بضمان إتمام المعاملة وتنفيذها وترحيل الدفعات الخاصة بها إلى الحساب الرئيسي لصاحب البطاقة (المستهلك / المشتري).
- 4.3 يلتزم البنك بالإفراج عن مجموعة المعاملات المحجوزة من قبله خلال مدة أقصاها 24 ساعة، مع ضمان الإفراج عن الدفعات الناتجة عن تلك المعاملات وترحيلها إلى حساب التاجر (العميل) الرئيسي بالسرعة الممكنة وبأي حال من الأحوال قبل بداية عمل اليوم التالي، ما لم تحل قوة قاهرة تمنع ذلك.
- 4.4 عملاً بالبند رقم (4.3) أعلاه يلتزم البنك بتوفير تقارير يومية مفصلة عن كافة المعاملات التي تم حجزها من قبل البنك التجاري مع خصم الدفعة الخاصة بها من حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).
- 4.5 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) فوراً وبدون أي تأخير فور توقف أو عدم توفر وسيلة الدفع والمدة المتوقعة لهذا التوقف.
- 4.6 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراء التعميمي اللازم في حالة أن أي وجه من أوجه عمليات التاجر (العميل) على الشبكة قد أصبح متعارضاً مع المعايير والممارسات المتفق عليها.
- 4.7 يتعهد البنك باستخدام أفضل المعايير والممارسات المتبعة في هذا المجال وذلك في جميع أوقات الاتصال المباشر أو غير المباشر لحماية أمن وسرية أي معلومات تتعلق بالمعاملة المرسلة إلى وسيلة الدفع الإلكترونية وخاصة أثناء تمرير المعاملة أو التحقق منها أو معالجتها وخلال الأوقات التي تكون فيها المعاملة عرضة لإطلاع الغير عليها.
- 4.8 يلتزم البنك بتوفير وصيانة كافة المعدات والبرمجيات اللازمة والضرورية لتوفير ودعم وسيلة الدفع وغيرها من الخدمات المقدمة من البنك التجاري بموجب هذا العقد وكذلك الالتزام بالمسؤوليات المشتركة لضمان أمن وسلامة وخصوصية البيانات المشتركة.
- 4.9 يتعهد البنك بالالتزام بكافة بنود وشروط هذا العقد وكذلك الامتثال إلى كافة القوانين والقرارات الحالية والمستقبلية - إن وجدت - والمتعلقة بموضوع هذا العقد.

البند الخامس : مقابل الأعمال والخدمات

- 5.1 يقوم البنك التجاري مقابل قيامه بتوفير الأعمال والخدمات المبينة في البند رقم (4) أعلاه من اقتطاع الرسوم والعمولات المذكورة بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية، ويحق للبنك تغيير هذا المبلغ بعد مدة لا تقل عن (90) تسعين يوماً من تاريخ إخطار التاجر (العميل) بهذا التغيير بالوسيلة التي يراها البنك مناسبة.
- 5.2 يحتفظ البنك التجاري الكويتي بالحق في رفض فتح أو إغلاق أي حساب دون ابداء الأسباب التي استدعت ذلك.

البند السادس: إدارة المخاطر

يلتزم كل من الطرفين بإبلاغ الآخر وتوفير كافة المعلومات في حال علم أحدهما بأي محاولة لاستخدام أو الاستخدام الفعلي غير المصرح به أو إخلال في استخدام وسيلة الدفع أو أي من مكوناتها، أو في حالة تلقي أحد الطرفين لأي معلومات تتعلق بهذه الإخلالات وغيرها عن التصرفات غير المخول بها وذلك خلال المدة الممكنة والمسموح بها قانوناً، كما اتفق الطرفان

على التعاون فيما بينهما بهدف تطوير استراتيجيات متوافقة وفعالة للتغلب على هذه المشاكل والتقليل بقدر الإمكان من آثارها السلبية على وسيلة الدفع الإلكترونية.

البند السابع: السرية

لا يجوز لأي من الطرفين أثناء سريان هذا العقد وبعد انتهائه أن يفشي أو أن يعلن أو أن يستخدم لأي غرض بخلاف أغراض هذا العقد أية معلومات تخص أعمال أو شؤون الطرف الآخر دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المعني.

البند الثامن: القوة القاهرة

8.1 لا يكون أي طرف من الطرفين مسؤولاً تجاه الطرف الآخر عن أي إخفاق أو عدم تنفيذه للالتزامات الخاصة به أو التكاليف ذات الصلة أو إذا تأخر في تنفيذها، كما إذا لم يتم إنجاز العمل المطلوب بموجب هذا العقد بسبب أي أحداث تكون خارج نطاق إرادة الطرف المتأخر أو بسبب أي أحداث أو ظروف قاهرة محلية أو دولية من شأنها أن تحول دون إمكانية تنفيذ هذا العقد.

8.2 في حالة وجود قوة قاهرة، يحق للطرف المتأخر بالاتفاق مع الطرف الآخر خطياً على تمديد الفترة الزمنية حسب أمد هذه الظروف القهرية بشرط أن يقوم الطرف المتأخر على الفور بإخطار الطرف الآخر بهذه القوة القاهرة ويبحث معه الإجراء الممكن اتخاذه للتغلب على التأخيرات بأسرع وقت ممكن، وعليه بذل كافة الجهود المعقولة للتغلب على مثل هذه التأخيرات.

8.3 إذا استمرت الظروف القهرية لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها بين الطرفين، لأي طرف من الطرفين أن يبلغ الطرف الآخر برغبته بإنهاء هذا العقد فوراً. كما وقد اتفق الطرفان أنه في حالة انتهاء مثل هذه الظروف القهرية قبل المدة المذكورة أعلاه تستمر العلاقة القائمة بالفعل بينهما ويستمر سريان صلاحية هذا العقد.

البند التاسع: عدم التنازل

لا يجوز لأي طرف من طرفي هذا العقد أن يتنازل عن أي التزامات أو حقوق تترتب على هذا العقد أو أن يتصرف بها بأي شكل من الأشكال، سواء بالتحويل أو التاجير من الباطن دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

البند العاشر: إنهاء العقد

10.1 دون الإخلال بحكم البندين رقم (2) و (8) من هذا العقد، يجوز إنهاء هذا العقد في خلال مدة سريانه في الحالات التالية:-

10.1.1 بناء على موافقة الطرفين المتبادلة على الإنهاء.

10.1.2 إذا أهمل أحد الطرفين أو أخفق في تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد، وإذا كان مثل هذا الإهمال أو التقصير قابلاً للإصلاح، واستمر هذا الانتهاك لمدة 30 يوماً بعد أن يتلقى الطرف المخفق من الطرف الآخر إشعاراً يوضح فيه نوع الإهمال أو التقصير ويحدد الإجراءات التصحيحية اللازم اتخاذها لمعالجة الخلل.

10.1.3 فور إفلاس أي من الطرفين أو تصفية أعماله أو حله، أو فور وقوع أي من الظروف القانونية الأخرى المماثلة.

10.1.4 في حالة التنازل غير المصرح به عن هذا العقد كما هو منصوص عليه في البند رقم (9) أعلاه.

10.1.5 في حال تخلف التاجر (العميل) عن سداد أي من التزاماته لفترة تتجاوز 90 يوماً

10.2 لا يمس أي إنهاء لهذا العقد بأية حقوق تستحق أو التزامات تترتب لطرف لدى الطرف الآخر قبل تاريخ الإنهاء.

10.3 يحق للبنك إغلاق أو تعليق أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهة مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه.

10.4 يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التاجر (العميل) وفقاً للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ / 432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محولة في حالة تضمينها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد أو شركات تندرج ضمن القائمة السوداء لأي دولة أو تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دولياً أو التحويل لأي إسم أو كيان وهمي.

البند الحادي عشر : الإشعارات

أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى آخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي

وسيلة اتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والاستخراج تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الآخر الإخطار بتغيير هذا العنوان.

البند الثاني عشر: القانون الحاكم وحل النزاعات

- 12.1 يلتزم التاجر (العميل) – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي ويلتزم بعدم استخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسؤولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز.
- 12.2 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي إجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.
- 12.3 عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم اعتماد النص باللغة العربية.

البند الثالث عشر: الاتفاق الكامل

- 13.1 يشكل هذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يخص موضوع العقد، ويلغي ويحل محل أية تفاهمات أو مراسلات أو اتفاقات سابقة، أيًا كان نوعها بين الطرفين، سواء أكانت شفوية أو خطية.

البند الرابع عشر: تعديل أو إضافة أو إلغاء شروط العقد

يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقاً للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

البند الخامس عشر: الخصوصية وحماية البيانات :

يلتزم البنك بتنفيذ وصيانة التدابير المناسبة لضمان سرية وأمن جميع بيانات العملاء والمعاملات التي تتم معالجتها من خلال خدمات الدفع المقدمة للتاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنظمة نقاط البيع، بوابات الدفع، والبنية التحتية ذات الصلة، وذلك بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها لحماية البيانات.

البند السادس عشر: مشاركة البيانات :

يقر التاجر ويوافق على أن البنك يجوز له مشاركة بيانات المعاملات والمعلومات ذات الصلة مع أطراف ثالثة لأغراض تنفيذ ومعالجة العمليات، بما في ذلك مزودي خدمات الدفع، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من التاجر. كما يحق للبنك الإفصاح عن أي من هذه البيانات إذا تطلب الأمر بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها أو بناءً على طلب الجهات التنظيمية المختصة، وذلك أيضاً دون الحاجة إلى موافقة التاجر.

البند السابع عشر: المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخدمة:

1. استخدام الخدمة: يجوز للتاجر استخدام خدمة روابط الدفع المقدمة من البنك لإنشاء وإرسال طلبات دفع آمنة لحاملي البطاقات بهدف تحصيل المدفوعات. ويتحمل التاجر مسؤولية التأكد من أن روابط الدفع تُرسل إلى المستلمين المقصودين وتستخدم وفقاً للقوانين المعمول بها وإرشادات البنك.
2. أمن المعاملات والبيانات: سيتخذ البنك التدابير الأمنية المناسبة لحماية سلامة روابط الدفع والبيانات المرتبطة بالمعاملات. ويوافق التاجر على اتخاذ الاحتياطات المعقولة لمنع الوصول غير المصرح به أو إساءة استخدام الروابط.
3. الاحتيال وطلبات الاسترجاع (Chargebacks): يقر التاجر بأن المدفوعات المحصلة عبر الروابط قد تكون عرضة للاحتيال أو طلبات الاسترجاع، ويوافق على التعاون مع البنك في التحقيق في مثل هذه الحالات ومعالجتها وفقاً للإجراءات المعتمدة.
4. الامتثال التنظيمي: يتحمل التاجر مسؤولية الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية والتواصل مع العملاء. ويجوز للبنك الإفصاح عن بيانات المعاملات للجهات التنظيمية المختصة عند الطلب، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من التاجر.

ملحق رقم (1) لعقد خدمة QuickPay

1. البيانات التي ترسل من الموقع على شبكة الانترنت يجب أن تتوافق مع معايير الترميز المحددة من قبل البنك التجاري والمبلغة مسبقاً من البنك.
2. يتم ارسال بيانات الدخول للنظام يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني للتاجر حيث يقوم التاجر (العميل) بالدخول للنظام عبر الرابط التالي: [https://\[merchant\].cbk.com](https://[merchant].cbk.com) حيث يتم إدخال رقم التاجر (العميل)، اسم المستخدم، وكلمة السر للدخول للنظام. ويستبدل [merchant] بالرابط أعلاه بالاسم المتفق عليه للتاجر لإعطائه اسم النطاق الذي يوصله لصفحته من أي برنامج متصفح. إن النطاق الأشمل للموقع الإلكتروني مملوكاً بالكامل للبنك التجاري (cbk.com) إلا أن الصفحة المعروضة على التاجر (العميل) (أو عملائه) عند الدخول لإجراء أية معاملات تتعلق بهذا العقد يتم بها إضافة النظام الخاص بالتاجر (العميل) سواء أكان الاسم أو الشعار أو الألوان لإضفاء صفة الخصوصية لكل تاجر على حده دون أن يكون للتاجر أية حقوق ملكية على هذا الموقع، وتظل كافة حقوق الملكية للبنك التجاري.
3. من المتفق عليه أن التاجر (العميل) وحده مسئول عن بنود وشروط تسليم الخدمات، وفي حالة المنازعة من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بشأن الخدمات أو تسليمها أو موعدها أو غيرها، فإن البنك التجاري الكويتي لن يكون بأية طريقة مسؤولاً عن أي إخفاق أو تقصير ما لم يكن هذا الإخفاق أو التقصير ناتجاً عن البنك.
4. يلتزم التاجر (العميل) بالحصول على الموافقة المسبقة من البنك التجاري لكل معاملة تتم بموجب هذه الخدمة وبكامل قيمتها.
5. يوافق التاجر (العميل) على تقديم المساعدة المعقولة إلى البنك بشكل يطمئن البنك إلى أن التاجر (العميل) قد اتخذ كافة الاحتياطات والضوابط المعقولة لضمان توفر إمكانيات الحفظ الآمن للبيانات وتقييد الوصول إلى البيانات حفاظاً على سلامتها.
6. سوف يتحمل التاجر (العميل) مسؤولية أي نزاعات مالية أو قانونية قد تنشأ بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات (المستهلك / المشتري) المتعلقة بهذا العقد ولن يكون البنك طرفاً في مثل هذه النزاعات بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات (المستهلك / المشتري). كما يحق للبنك حجز أو إعادة خصم أي مبلغ تم تحويله لحساب التاجر (العميل) في حال وصول أي شكوى من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).
7. هذا الملحق يخضع لكافة الأحكام والشروط الواردة بالعقد الأصلي فيما لم يرد به نص خاص بهذا الملحق.
8. يتم تحويل المبالغ المحصلة من عملاء التاجر (العميل) إلى حساب التاجر (العميل) في اليوم التالي ليوم إجراء عملية التحصيل.